

حول العالم

ابن عوف يدخل "غينيس" كأقل رؤساء السودان

بقاء في الحكم

الخرطوم - وكالات : سجل رئيس المجلس العسكري الانتقالي السوداني (المتنحي) الفريق ركن عوض بن عوف، اسمه في قائمة "غينيس" للأرقام القياسية، بعدما اختار المتنحي بعد نحو 48 ساعة من قيادته جمهورية السودان، ليأتي في أسفل قائمة الرؤساء السودانيين عمراً على كرسي الحكم.

ويتصدر الرئيس المعزول عمر البشير القائمة بـ30 عاماً، بعد تقلده الموقع في انقلاب عسكري عام 1985، وينافسه في طول المدة الرئيس السوداني الراحل جعفر نميري إذ استمرت سنوات حكمه 16 عاماً، قبل أن ينتفض عليه السودانيون في ثورة أبريل 1985.

أما الصادق المهدي الذي تولى رئاسة الوزراء منتخباً في الفترة التي أعقبت سقوط نظام نميري فلم يهنا في مقعده غير 4 سنوات، بعدما أطاح به انقلاب البشير. ويحفظ السودانيون كثيراً من الود للمشير سوار الذهب رئيس المجلس الانتقالي العام 1985 لتسليمه السلطة طوعاً للمدنيين، واستمرت فترة حكمه نحو عام، وينافسه في المدة الفريق المتنحي عوض بن عوف الذي تقاعد عن موقعه بعد 48 ساعة، مسلماً راية الجمهورية السودانية تحت ضغوطات شعبية عامرة، لزميله في القوات المسلحة السودانية عبدالفتاح البرهان.

استخبارات أوروبية ترصد محاولات روسية للتأثير

على انتخابات البرلمان

برلين - وكالات : رصدت استخبارات أوروبية محاولات روسية للتأثير على انتخابات البرلمان الأوروبي المقررة الشهر المقبل، وذلك وفقاً لمعلومات وردت إلى وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) من تقارير لهذه الأجهزة. وأوضحت هذه المعلومات أن هناك جهوداً من قبل شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل إعلام مثل قناة "روسيا اليوم" الناطقة بأكثر من لغة، لدعم الأحزاب المعارضة للاتحاد الأوروبي أو الصديقة لروسيا. وأضافت المعلومات أن هذه المحاولات تركز على الشباب بوجه خاص، وقد تمثلت في التشكيك في أهمية البرلمان الأوروبي والتصويت في الانتخابات التي ستجري في الفترة بين 23 و26 مايو (أيار) المقبل. وفي الوقت نفسه، أكدت تصريحات لمسؤولي استخبارات فيجي المستوى أن التصرف الروسي هذه المرة بدأ أقل وضوحاً حتى الآن مقارنة بما كان عليه قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي جرت في عام 2016 أو الانتخابات الفرنسية في عام 2017.

اعتقال 100 إرهابي في بوركينافاسو خلال شهر

واغادوغو - وكالات : أعلن الجيش في بوركينافاسو أن العملية التي يشنها منذ شهر في طرق البلاد لمكافحة الإرهاب أسفرت حتى اليوم عن اعتقال حوالي مئة إرهابي ومقتل سبعة من جنوده.

وفي 7 مارس (آذار) شن الجيش عملية عسكرية لمكافحة الإرهاب في شرق البلاد أطلق عليها اسم "أوتابوانو" (أمطار النار أو البرق باللغة المحكية في المنطقة الشرقية). وقال رئيس أركان القوات المسلحة البوركينية، الجنرال موبس مينينغو، للصحافيين في مقر قيادة العملية في فادا نوروما عاصمة المنطقة الشرقية "سقط سبعة من رفاق السلاح خلال هذه العملية وأصيب تسعة آخرون بجروح". وأضاف أن العملية أفضت إلى اعتقال 100 إرهابي واحتجازهم في سجن شديد الحراسة. وقال أيضاً إن إرهابيين لم يحددهم تم "تحديد" أي أنهم قتلوا في العمليات العسكرية.

واشنطن تقترح على الأوروبيين المتحفظين إنشاء مراكز احتجاز لـ"أسرى داعش" في العراق

برلين - وكالات

ناقشت وزيرة الدفاع الألمانية أورسولا فون دير ليين في وزارة الدفاع الأمريكية (البيتاغون) مصير المقاتلين الأجانب في تنظيم داعش، الملف الذي سبب خلافات مع واشنطن.

وقالت الوزيرة الألمانية للصحافيين بعد لقائهما نظيرها الأمريكي بالوكالة باتريك شاناهان "أكدت مرة أخرى أننا سنعالج كل حالة على حدة". وأضافت: "لكننا مقتنعان بأن المشكلة الرئيسية تتمثل في جمع الأدلة في المنطقة حول النشاطات الإرهابية".

وترفض الدول الأوروبية استعادة مواطنيها الذين توجهوا إلى سوريا للقتال في صفوف تنظيم داعش لمحاكمتهم، مشددة على غياب التحقيق الميداني وعلى أن قوات سوريا الديمقراطية التي تحتجزهم ليست حكومة.

وذكر مصدر في البيتاغون أن واشنطن التي تخشى فرار هؤلاء المتطرفين، تقترح على الأوروبيين المتحفظين تمويل مراكز احتجاز أكثر أماناً يمكن تشييدها في العراق.

واقترحت بغداد محاكمة كل المتطرفين الأجانب المحتجزين في سوريا مقابل أموال، وهو حل يمكن أن يسمح للدول التي جاوروا منها بتسوية ملف عودتهم الشائك، لكنه يثير قلق منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان.

وعبرت وزيرة الدفاع الألمانية عن ارتياحها للتأكدات التي حصلت عليها حول إبقاء قوة أميركية في سوريا.

وقالت إن "الأمريكيين كرروا التأكيد على أنهم سيقفون في المنطقة بعيد كافي"، مضيفاً أن "الأسابيع المقبلة ستكشف كيف يمكن لكل عضو (داخل التحالف الدولي ضد المتطرفين) تحمل حصته من العبء".

وكانت الولايات المتحدة أعلنت في فبراير (شباط) الماضي أن الجيش الأمريكي سيقبى نحو 200 جندي أميركي في سوريا بعد تنفيذ الانسحاب الذي أعلن عنه الرئيس دونالد ترامب للقوات الأمريكية من هذا البلد. وقالت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز "ستبقى في سوريا لفترة زمنية مجموعة صغيرة لحفظ السلام قوامها نحو مئتي جندي". وجاء ذلك بعد إعلان ترامب سحب نحو ألفي جندي أميركي من سوريا بحلول 30 أبريل (نيسان)، بينما يتخوف معارضو هذه الخطوة من نتائج محتملة لها بينها شن تركيا هجوماً على القوات الكردية المدعومة من الولايات المتحدة، وإمكانية عودة تنظيم داعش.



مجلة امريكية:

واشنطن تدفع ثمن أخطائها بغزو للعراق

بغداد - وكالات

مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تدفع ثمن الأخطاء التي ارتكبتها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن، بعد مرور 17 عاماً على بيان يرفض الغزو الأمريكي للعراق. فيحسب تقرير نشرته مجلة "The National Interest" فإنه بتاريخ 26 أيلول من عام 2002، نشرت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، خطاباً حمل توقيع 33 باحثاً في العلاقات الدولية عارضوا فيه الغزو الأمريكي للعراق. وبحسب المجلة فإن الكلمات المعاد نشرها، قدمت أسباباً قوية على أن غزو العراق في ظل حكم صدام حسين لا يخدم المصلحة القومية الأمريكية، في الوقت الذي حذر فيه الباحثون من أن ذلك سيؤدي لنشر حالة من عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وزيادة العداوة للولايات المتحدة الأمريكية وتعريض حملة ضد تنظيم "القاعدة" للخطر.

الرئيس التركي السابق يكسر الصمت منتقداً حكومة أردوغان

انقرة - وكالات

إيقاف حالة الاحتقان السياسي بعد الانتهاء من الإجراءات القانونية والطعون".

وأردف غول، بحسب الصحيفة التركية، أنه "لم تصبح الانتخابات في تركيا سبباً مثيراً للجدل والاحتقان من قبل، منذ أن انتقلت تركيا إلى النظام التعددي في عام 1950، أي منذ 70 عاماً تقريباً، إلا أننا لاحظنا في الفترة الأخيرة أن الانتخابات ونتائجها أصبحت محط الشبهات وأثارت الاحتقان السياسي في البلاد وهذا الوضع يلحق أضراراً -شئنا أم أبينا- بسعة واعتبار تركيا في الخارج وفي الداخل، ومن المؤسف أن نرى أن حالة الاحتقان أصبحت أكثر حدة في انتخابات المحليات الأخيرة".

وأكد غول أن "الأحداث التي شهدتها تركيا بعد بدء الإعلان عن النتائج في إسطنبول، والتأخير عن بيان النتائج النهائية إلى هذا الحد، ألقت بظلالها على نزاهة الانتخابات".

وأعاد غول للأذهان أنهم، أي حزب "العدالة والتنمية"، قد تعرضوا لمعاملات خاطئة فيما مضى، ثم أكد قائلًا: "يجب علينا أن نتجنب ارتكاب تلك الأخطاء ذاتها بعدما تمكنا من السلطة وأصبحنا أقوياء".

وكانت النتائج الأولية غير الرسمية، كشفت عن فوز مرشح حزب الشعب الجمهوري المعارض أكرم إمام وأغلو بمنصب رئيس بلدية إسطنبول، إلا أن حزب العدالة والتنمية طعن على النتائج، وطالب بإعادة فرز الأصوات في عدد من اللجان الانتخابية، ليطالب فيما بعد بإعادة عملية التصويت في إسطنبول بأكملها مرة أخرى.

يذكر أن الرئيس السابق عبد الله جول كان من الأسماء الوازنة داخل حزب العدالة والتنمية، ورفيق درب رئيسه رجب طيب أردوغان منذ تأسيسه، قبل تعرضه للتهمة على يد الأخير، وتأتي هذه التصريحات صارمة لأول مرة منذ إنحائه للتقاعد، وتزامن مع زيادة المزاعم الواردة حول مبادرة المعارضة الداخلية في حزب أردوغان إلى تأسيس حزب جديد.

وكان أتيلجان بابار، النائب السابق لرئيس حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، أكد حديثاً استعداد المعارضين ضمن صفوف الحزب لتشكيل حزب سياسي جديد بقيادة رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو والوزير السابق علي باباجان، ودعم عبد الله غول، عقب الانتخابات المحلية، وستم الإعلان عن برنامجه السياسي في غضون شهر.



التعديلات الدستورية المصرية: تغيير "دعائي" بمقترح مدة بقاء السيسي

القاهرة - وكالات

دخل مقترح جديد لتعديل المادة 140 بالدستور وجاء مقترح التعديل الأخير على لسان النائب محمد صلاح عبد البديع، والقاضي بـ"زيادة الفترة الرئاسية الواحدة في المادة 140 إلى 6 سنوات بدلاً من 4 سنوات، على أن تسري على السيسي بأثر رجعي مباشر". وروجت الصحف ووسائل الإعلام المالية للسلطة هذا النص الجديد بصورة خجولة، وخصوصاً أن الصورة لم تكتمل حتى الآن في ما يتعلق بهذا المقترح، غير أن بعض المصادر كشفت أنه "اتفق على تمرير هذا المقترح قبل رحلة السيسي الأخيرة إلى واشنطن، وأن السيسي وزير خارجيته سامح شكرى عرضاه على الإدارة الأميركية باعتباره (جزءاً من المداولات البرلمانية حول التعديل)".

المقترح الجديد سيؤدي إلى تغيير على مستوى عدد السنوات المقبلة للسيسي في الحكم، الأمر الذي يعتقد الأخير أنه مهم إعلامياً ودعائياً، وخصوصاً في الخطاب الموجه للخارج، ويعني التغيير أن الدورة الرئاسية الحالية ستمتد حتى عام 2026 بدلاً من عام 2022، فيُضَاف عامان إلى المدة الأولى التي انتهت بالفعل في 2018، ويضاف عامان أخران للمدة الثانية التي ستنتهي في 2022، على أن تحذف المادة الانتقالية التي

الست سنوات، وبالتالي يسقط احتساب المدة الأولى التي قضاه من 2014 إلى 2018. المصادر أوضحت أن "السبب الرئيسي لهذا التغيير المرتقب، هو أن يتم وقف تداول عبارة (البقاء في السلطة حتى 2034)، بما تحمله من استفزاز واضح لعقول ومشاعر المصريين والدوائر الأجنبية المهمة بالوضع في مصر. كما يهدف



إلى أن يبدو السيسي في صورة الحاكم الذي لا يهيمه البقاء في السلطة، ولا يتدخل أو يعترض على تقليص فترة حكمه الموعودة، وهو ما سيعطي السنة النظام مساحة جديدة للحديث عن عدم تدخله في عملية التعديل بصفة عامة، ومراقبة الأمر من بعيد، كما يحاول رئيس مجلس النواب علي عبد العال إيهام الرأي العام دائماً "مع العلم أنه لا يوجد أي نص دستوري أو ضمانة سياسية، تمنع السيسي ونظامه من تعديل الدستور مرة أخرى بعد 6 سنوات وربما أقل، لضمان بقائه في الحكم لفترة أطول مما يضعه المقترح الجديد.

وكشفت المصادر المطلعة أن "المستشار القانوني غير المعلن للسيسي، محمد بهاء أبو شقة، سلم فكرة هذا المقترح إلى رئيس مجلس النواب منذ أسبوعين، وتم إعداد أكثر من صيغة داخل البرلمان بمعرفه عبد العال شخصياً وعدد من مساعديه، وسيتم الاستقرار على إحدى الصيغيات خلال الأسبوع الحالي".

وعن التغييرات الأخرى التي قد تحملها النسخة النهائية للتعديلات؛ قالت المصادر إن "فكرة التعيين الكامل لمجلس الشيوخ (الفرقة الثانية للبرلمان) ليست نهائية، بل هي أشبه ببالون اختبار قد يصيب وقد يتم الالتفات عنه، وفقاً لتعاقد الرأي العام معه. لكن من ضمن المبررات التي تساق للترويج، أن التعيين سيقلل تكاليف

تشكيل هذه الغرفة، رغم أن الجانب المادي من الأمر لا يفترض أن يتم طرحه، لأنه يغير التساؤل عن مدى أهمية وكلفة إحياء الفرقة الثانية من البرلمان دون فائدة مرجوة أو صلاحيات تذكر". وأضافت المصادر أن "التغييرات الأخرى التي ربما ستطاول المواد ستقتصر على تعديل كلمة أو كلمتين، ولن تمس جوهر التعديل، ومنها عودة النص على (استقلال الموازنات الخاصة بالهيئات القضائية)، لكن السيسي وأعضاء الحكومة متمسكون بحذف أن تدرج موازنة كل هيئة (رقماً واحداً)، وهو ما يعني الاستقرار على حل وسط بين تبعية الموازنات لوزارة العدل، واستقلال كل هيئة بموازنتها وعدم تمكن البرلمان والحكومة من مراقبتها".

وبدأت الأسبوع الماضي في القاهرة مكاتب حزب مستقبل وطن بالمحافظات وضواحي العاصمة، حملة موسعة لحشد المواطنين للنزول لاستفتاء والمشاركة بالموافقة على التعديلات الدستورية ممولاً في الأساس من النواب والتجار ورجال الأعمال الطامحين لدور سياسي في الفترة المقبلة. كما تم تدشين حملة إعلانية ضخمة، في مناطق مختلفة من القاهرة والجيزة والمحافظات، تحمل عنوان "انزل وشارك.. قول رأيك"، منسوبة لحزب مستقبل وطن وأحزاب أصغر موالية، ورجال أعمال راغبين في التقرب للسلطة.